http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1619) السنة السابعة - الأحد (4) تشرين الاول 2009

نأي المرجعية عن دعم القوائم يدفعها للبحث عن شعارات جديدة

الائتلافات الجديدة رسمت حدود المشهد الانتخابي المقبل

بغداد / المدى والوكالات

بدأت بوادر واستعدادات المعركة الانتخابية الجديدة مع اعلان المفوضية العليا المستقلة عن بدء تسجيل الائتلافات والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات المقبلة والذي سيكون ابتداء من التاسع من الشهر الجاري، مستندة بذلك الى قانون الانتخابات السابق لعام ٢٠٠٥ مادام قانون الانتخابات الجديد لم يشرع بعد.

ووسط حمى الانتخابات، فأن المرجعية الدينية التي نأت بنفسها عن دعم القوائم الانتخابية دفعت بالسياسيين واصحاب الكتل الداخلة في الانتخابات، الى البحث عن شعارات بعيدة عن الطائفية، لاستمالة اصوات الناخبين والفوز بمقاعد البرلمان المقبل.

وعقب اعلان المالكي تشكيلته الانتخابية باسم «ائتلاف دولة القانون»، اعلن متحدث باسم التيار الصدري اجراء انتخابات تمهيدية في قواعده لاختيار مرشحيه الى الانتخابات التشريعية. وقال الشيخ صلاح العبيدي: ان «التيار الصدري يجري انتخابات في عموم العراق لقواعده الجماهيرية من اجل تحديد الشخصيات التي سيتم ترشيحها الى الانتخابات البرلمانية». واضاف: ان «الاشخاص الذين سيتم انتخابهم يتمتعون بقاعدة جماهيرية وفي حال اقرار القائمة المغلقة فإن هؤلاء الاشخاص الذين يتم اختيارهم سيضمنون حصول التيار الصدري على نسبته الحقيقية في الانتخابات». وحول اعلان رئيس الوزراء نوري المالكي «ائتلاف دولة القانون»، قال العبيدي: «نحن مع قيام الائتلافات التي تتبنى الخط الوطني والاحتمالات مفتوحة بأن يتشكل ائتلاف موحد مع دولة القانون اذا توافرت الشروط».

ونقلت وكالة (بي بي سي) عن مصادر في ائتلاف دولة القانون: ان تشكيلته الجديدة تضم ٤٠ حزبا وحركة سياسية منها: حزب الدعوة الاسلامية (جناح المالكي)، حزب الدعوة الاسلامية تنظيم العراق(جناح هاشم الموسوي) ، كتلة مستقلون، الحركة الاشتراكية الناصرية، الائتلاف الوطني الديمقراطي، تجمع احفاد ثورة العشرين، الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق، كتلة الانتفاضة الشعبانية، التيار العربي المستقل، الحركة الدستورية، الحزب الوطني الديمقراطي الاول.

فضلا عن مسميات لحركات واحزاب وتجمعات مثل بعضها مكونات، مثل القائمة الوطنية كتلة الشبك او كتلة الكرد الفيليين، او تمثيلات عشائرية مثل الائتلاف الوطني لديوان بني تميم او تجمعات مثلت محافظات معينة امثال حركة الوفاء للنجف، التجمع من اجل المثنى، تجمع الفرات الاوسط وغيرها.

الكتل السياسية تعوّل على صناديق الاقتراع للفوز بمقاعد البرلمان

وقد وصف المالكي ائتلافه الجديد في بيان اعلانه: انه يشكل «منعطفا تاريخيا وتطورا نوعيا في عملية بناء الدولة العراقية الحديثة على اسس وطنية سليمة قائمة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار بعيدا عن سياسات التهميش والتمييز والاقصاء والاستبداد التي عاناها العراق في ظل الحقبة الدكتاتورية، واعتماد الكفاءة والنزاهة والمهنية بدلا من المحاصصة الطائفية والعرقية».

ويحرص جميع الساسة العراقيين على رفع شعارات وطنية عامة في تعبئتهم الانتخابية، ويلاحظ هنا ان شعارات الوحدة الوطنية والابتعاد عن الطائفية والمحاصصة باتت شعارات تتبارى على استخدامها معظم اطراف اللعبة السياسية في العراق، على الرغم من ان كثيرا منها قام على هذه الاسس الطائفية وواصل استخدامها في تعبئته الانتخابية التي افرزت مشهد المحاصصة الطائفية المهيمن على البرلمان والمشهد السياسي العراقي الراهن.

والى جانب مطالبة الكثير من العراقيين بالخروج من دوامة المحاصصة الطائفية، والخروج من دوامة العنف الطائفي وتأكيد مبدأ المواطنة وسيادة القانون ، فأن نأي المرجعية الدينية بنفسها عن دعم طرف محدد في الانتخابات الجديدة ووضع نفسها على بعد مسافة متساوية من الجميع ، جعل بعض هذه القوى امام مسؤولية البحث عن شعارات جديدة اكثر شمولا لتعبئة جماهيرها من خلالها بعيدا عن الشعار الطائفي.

وكانت انتخابات عام ٢٠٠٥ قد انتجت مشهدا سياسيا غلبت فيه الاستقطابات والتحالفات على اسس طائفية وقومية، وتوزع البرلمان في ضوئها الى ثلاث كتل اساسية كبرى، هي الكتلة الشيعية ممثلة بالائتلاف العراقي الموحد ، والكتلة السنية التي مثلتها جبهة التوافق والحزب الاسلامي العراقي والتحالف الكردستاني الذي ضم الاحزاب الكردية ،الى جانب تمثيل نسبي للقائمة الوطنية العراقية التي حاولت ان ترفع شعارات وطنية عامة عابرة للطائفية.

وتوزعت حصة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات عام ٢٠٠٥، على ١٢٨ مقعدا من بين مقاعد البرلمان الـ٢٧٥، كانت حصة حزب الدعوة الاسلامية بشقيه ٢٥ مقعدا، و٣٠ مقعدا للمجلس الاعلى، و٢٨ مقعدا للمستقلين والمكونات الأخرى، فيما حاز التيار الصدري على ٣٠ مقعدا وحزب الفضيلة ١٥ مقعدا، لكنهما انسحبا من الائتلاف اواسط عام ٢٠٠٨ بعد انتقاده بوصفه «ائتلاف طائفي».

بيد ان هذا المشهد لم يظل ثابتا مع توالي الانشقاقات في شتى الكتل البرلمانية والاحزاب ذاتها الشيعية او السنية منها على حد سواء، فانشق حزب الدعوة نفسه الى جناحي المالكي والجعفري، وانشق حزب الدعوة تنظيم العراق الى جناحين بدوره. وكذلك الحال مع الحزب الاسلامي او جبهة التوافق او القائمة العراقية التي انسحب منها بعض نوابها ومكوناتها. الامر الذي رآه بعض المراقبين ايذانا بمشهد سياسي عراقي جديد قد تفرزه الانتخابات المقبل ة وقد تغيب عنه الكثير من الوجوه البارزة التي افرزتها انتخابات عام ٢٠٠٥.

وكان حلفاء المالكي في الانتخابات السابقة ضمن الائتلاف العراقي الموحد وفي مقدمتهم المجلس الاسلامي الاعلى، قد سبقوه الى اعلان ائتلافهم في ٢٤ اب الماضي، الذي اعتبره البعض انقلابا على المالكي وعزلا له، او في ابسط صوره فرض امر واقع عليه واشتراطات انتخابية تحددها هذه القوى.

واستقطب ائتلافهم الذي حمل اسم الائتلاف الوطني العراقي بعض المكونات الاساسية في الائتلاف الموحد السابق كالتيار الصدري الذي شكل كتلة جماهيرية واضحة في المشهد السابق، وحزب الفضيلة الذي كان له نفوذه الواضح في المحافظات الجنوبية، الى جانب تيار الاصلاح الوطني الذي يتزعمه رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء سابقا ابراهيم الجعفري، الى جانب المكونات السياسية الأخر ى ومن بينها بعض المكونات او الشخصيات السياسية السنية كمجلس انقاذ الانبار برئاسة حميد الهايس وجماعة علماء العراق برئاسة الشيخ خالد الملا.

وكانت نتائج الانتخابات المحلية السابقة التي جرت في كانون الثاني الماضي والتي دخل فيها حزب الدعوة الاسلامية بقيادة المالكي بشعار قائمة «ائتلاف دولة القانون»، وهو شعار وطني عام ميزه حينه عن حلفائه السابقين في الائتلاف العراقي الموحد وعزز مواقعه بعد ان تمكن من خلالها من الحصول على اعلى الاصوات في تسع محافظات عراقية من اصل ١٤.

ويبدو ان المالكي عبر ائتلافه الجديد يريد تعزيز الاستراتيجية ذاتها التي اعتمدها في الانتخابات المحلية السابقة، بالابتعاد عن الاساس الطائفي الذي قام عليه حزبه، وربط شعاره الانتخابي بموقعه كرئيس للوزراء وممثلا لدولة القانون والمواطنة. التي تمثل مطلبا للاغلبية من العراقيين بعد ان عاشوا مرارة الفوضى وتردي الاوضاع الامنية والعنف الطائفي.

بيد ان المنتقدين للائتلافات الجديدة يجدون فيها التفافا من القوى التقليدية المهيمنة في البرلمان الحالي بإعلان صيغة التحالفات وتعداد اسماء مكونات واحزاب وتيارات هي في واقع الحال مجرد لافتات لقوى هامشية لا تمثيل او وزن حقيقي لها في الشارع العراقي، اوانها مسميات تتبع شخصيات عشائرية او سياسية سابقة لابقاء تمثيلها في اللعبة السياسية. فمنتقدو ائتلاف المالكي يرون انه يظل مقتصرا على حزب الدعوة بل وشخص رئيس الوزراء المالكي مستثمرا ما حققه من نجاح نسبي في الانتخابات المحلية السابقة وماتحقق على ارض الواقع من انجازات امنية تمثل للعراقيين الذي بات الاستقرار الامني هاجسهم الاساس الشيء الكثير. اذ أخذ بنظر الاعتبار ان بعض القوى المكونة هي مجرد ملحقات بحزب الدعوة كالاتحاد الاسلامي لتركمان العراق او حزب الدعوة تنظيم العراق الذي يعاني الانشقاق واثر فضيحة الفساد التي طالت وزير التجارة السابق، وهو من قياداته.

ائتلاف المالكي لم ينجح ايضا في استقطاب بعض القوى الاساسية في البرلمان الحالي كالقائمة العراقية وان استقطب بعض نوابها كأفراد امثال صفية السهيل ومهدي الحافظ، او جبهة التوافق، او الحصول على نسبة تمثيل اكبر من المكونات المنتمية الى المكون السني، الامر الذي يعني كسر قاعدة الاستقطاب الطائفي واستخدامها كعنصر اساسي في التعبئة الانتخابية التي افرزت البرلمان الحالي والمحاصصة الطائفية السائدة فيه. ويرى المدافعون عن الائتلاف ان المشهد الانتخابي الجديد سيكون حافلا بالمفاجآت، وربما لن تتمكن هذه القوى من البقاء ككتل موحدة او الحصول على نسب تمثيلها السابقة.

واذا كانت هذه التحالفات قد افرزت صورة اولية عن المشهد الانتخابي المقبل، الا ان الايام المقبل ة حتى موعد الانتخابات في كانون الثاني عام ٢٠١٠ تظل حبلى بمفاجآت مع تصاعد المفاوضات والاستقطابات والحراك السياسي بين الاطراف في مشهد سياسي توزع بحيث لايمكن ان يوجد فيه منتصر واحد، وشرط البقاء فيه هو القدرة على التحالف مع الآخرين.

على الارجح

تصريخات

حسين رشيد

من جملة ما ترسخه الديمقراطية حرية الإعلام وإبداء الرأي الآخر شرط أن يكون عمليا نقديا موضوعيا يستند الى حقائق ومعلومات دقيقة يمكن من خلالها العمل على تصحيح الهفوات والأخطاء ان وجدت. لكن الذي لا يسر ان بعضا من ساسة العراق الجديد استغل هذه الحرية بشكل سيىء ينم عن خلفية متخلفة متعصبة شيفونية لا تؤمن إلا بالقتل والدمار والخراب وكيل التهم الجاهزة للآخر ين والتي باتت معروفة للقاصي والداني من العمالة والخيانة الخ ... والغريب أنها تأتي من أناس تدور عليهم دوائر عدة وتثار اسئلة آخر ى توضع في نهايتها علامة استفهام.

ومن هذه التصريحات او كما وددت ان اسميها «تصريخات « ما جاء على لسان نائب برلماني مطلق العنان والرأي لم يتوان في يوم ما عن الدفاع عن البعث وجرائمه وهو يطالب بين آونة وآخر ى بعودة أزلام النظام السابق الى العملية السياسية وفق مبدأ المصالحة الوطنية . هذا النائب كشر عن أنيابه وتهجم على قيادات وأحزاب وحركات وطنية عملت كل ما بوسعها من اجل إنقاذ العراق من براثن الدكتاتورية ليصفها بالخائنة، إضافة الى ذلك ما جاء على لسان هذا النائب حين أساء لحزب وطني عراقي عريق لم يمد يده يوما إلى احد ولم يطلب عونا من أية جهة او يهب العطايا والهدايا او يهاجم هذا وذاك ، كما يفعل هذا المطلق الراي.

نائب آخر متضافر قلبا وقالبا مع البعث يخرج من على محطة فضائية مدافعا عن البعثيين والمتهمين بتفجيرات الاربعاء الدامي وهو يطالب بأدلة تثبت الاتهامات ، وحين وجه له مقدم البرنامج سؤالا حول دفاعه المستمر عنهم ، وعمله على عودة البعض من البعثيين الى الواجهة ، رد بتفاخر معتبرا ان هذا انجاز كبير له وهو يشير الى بعض القوى السياسية التي عجزت عن تبليط شارع لأصحاب المقابر الجماعية على حد قوله.

وتتعدد التصريحات «التصريخية» حتى وصل الأمر بنائب برلماني يشغل مركزا حكوميا مهما حين طالب بعودة البعثيين واصفا ما قدموه للعراق بالإنجاز الكبير ولا ادري ما كان يصف بهذا الانجاز أهي المقابر الجماعية ام الحروب والحصار أم سرقة أموال الشعب ونهب خيراته ، والكثير من الجرائم العفنة التي ارتكبتها زمرة البعث الصدامي طوال أيام حكمها المرير؟!

إلا أن ما يؤسف له أن البعض من وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة والتي لها موقف مسبق من النظام المباد وأزلامه وأعوانه ومؤيديه السابقين واللاحقين وعودتهم الى العملية السياسية باتت مركزا تسويقيا للكثير من هذه التصريحات التي لا تخدم البلد وهو في هذه المرحلة التي لا تزال حرجة وصعبة خاصة مع جملة التحديات والتدخلات الخارجية التي تعمل على تغيير الخارطة السياسية بما تهبها من أموال الى هذا الكيان وتلك الكتلة وذاك النائب، لذا على هذه الوسائل الاعلامية اختيار الانسب والافضل والاكثر نظافة ونزاهة وتقديمه للجماهير.

خبراء: عمليات التنقيب توسع مدى سرقة الآثار

آثار عراقية

بغداد / المدى

بالرغم من التحسن الامني الذي يعيشه معظم انحاء العراق منذ سنتين الا ان عمليات سرقة ونهب وتخريب المواقع الاثرية العراقية مازالت مستمرة، ولم توقفها جميع الحملات ومشاريع الحماية. اذ وصفت احدى خبيرات الاثار ان عمليات التنقيب الجديدة ستؤدي الى توسيع مدى السرقات.

وباشرت وزارة الدولة للسياحة والاثار حملة جديدة اطلقت عليها حملة التنقيب الانقاذية للتنقيب عن الاثار وتحديد المواقع الاثرية بوضوح لتسهيل عملية مراقبتها وحمايتها من السراق.

المتحدث باسم الوزارة عبدالزهرة الطالقاني وصف الحملة بانها تأتي في اطار الاستعداد للعام المقبل الذي سيكون عاما وطنيا لحماية الآثار العراقية، وأشار بحسب اذاعة العراق الحر الى ان حملة التنقيب الانقاذية ستشمل تسعة مواقع اثرية موزعة على مختلف المحافظات العراقية.

ويشار الى ان الحكومة كانت قد حددت العام المقبل ٢٠١٠ عاما لحماية الاثار وصيانة المواقع الاثرية.

وتثير عمليات التنقيب الجديدة العديد من الاعتراضات حيث يقول المعترضون ان هذه العمليات توسع السرقات المستمرة للاثار العراقية، كما تشير الخبيرة الاثارية د. اعتماد القصيري التي تؤكد ان عمليات سرقة الاثار العراقية مازالت مستمرة، وتوضح ان سراق الاثار العراقية الان هم سراق اثار محترفون لهم امتدادات في الخارج.

أنجلينا جولي وبراد بيت يتفقدان اللاجئين العراقيين في سوريا

بغداد / المدى

أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة الجمعة ان الممثلة الاميركية انجلينا جولي قامت الى جانب رفيقها الممثل الأميركي براد بيت، بزيارة الى سوريا، حيث التقت عائلات من العراقيين النازحين الى سوريا، وحثت المجتمع الدولي على عدم نسيان مئات آلاف العراقيين الذين ما زالوا في المنفى على الرغم من التحسن النسبي للوضع الأمني في وطنهم بحسب بيان مفوضية اللاجئين.

وأضاف بيان المفوضية العليا للاجئين نقلاً عن انجلينا جولي، سفيرة النوايا الحسنة، قولها: أن «من الواضح أنه مهما كانت الصعوبات والتحديات التي يواجهها السوريون، فقد تمكنوا دوما من إبداء كرم الضيافة للمحتاجين».

وذكر بيان المفوضية انه «مثلما تراجع الخبر العراقي من العناوين الرئيسة العالمية، فان معاناة اللاجئين تراجعت هي الآخر ى». ودعت جولي في زيارتها الثانية الى سوريا منذ العام ٢٠٠٧، المجتمع الدولي الى التنبه الى «أن علينا المشاركة في العبء والاستمرار بالاهتمام باللاجئين العراقيين».

وذكر البيان نقلاً عن جولي أن «معظم اللاجئين العراقيين لا يستطيعون العودة إلى العراق بسبب الصدمة الرهيبة التي عايشوها هناك، وبسبب الغموض المرتبط بالانتخابات العراقية المقبلة، والمسائل الأمنية ونقص الخدمات الأساسية»، مضيفة: ان ذلك يجعلهم «بحاجة الى دعم مستمر من المجتمع الدولي».

وأعلنت المفوضية العليا للاجئين في البيان أن جولي زارت سورية برفقة رفيقها الممثل الأمريكي الشهير براد بيت وزارت عائلات عراقية لاجئة في إحدى البلدات في ضواحي دمشق.

وأفاد البيان ان «الرئيس السوري بشار الأسد وعقيلته اسماء استقبلا كل من جولي وبيت بمناسبة مهمتهما الانسانية، حيث أطلع الرئيس وعقيلته ضيفيهما على الجهود التي تبذل من قبل سورية لتأمين العناية الصحية لأكثرهم حاجة ولتشجيع الأطفال اللاجئين للذهاب للمدرسة.

واشار البيان الى ان «جولي وبيت قاما بزيارة عائلتين عراقيتين في ضاحية جرمانا جنوبي دمشق.

وأضاف: ان معظم العائلات التي نزحت الى سوريا خلال العامين الماضيين انفقت مدخراتها المالية ويتحتم عليها الان الاعتماد على سخاء ومساعدة الحكومة ووكالات الاغاثة مثل مفوضية اللاجئين».

وختم البيان بالقول ان «تقديرات المفوضية تشير الى ان ٤,٢ مليون عراقي نزحوا من ديارهم منذ العام ٢٠٠٣، وان ٢١٥ الف لاجئ عراقي مسجلون رسميا لدى المفوضية في سوريا يعتمدون المساعدات الغذائية من المفوضية».

الهجمات الإرهابية تقلصت إلى النصف يوميا

نينوى تتطلع للقضاء على المسلحين وإعادة دورها الثقافي والعلمي

الموصل / رويترز

تبدو مدينة الموصل في حال أفضل مما كانت عليه لسنوات رغم تعرضها لهجوم متواصل على أيدي جماعات مُسلحة. فالشوارع التي تناثرت فيها أنقاض خلفتها التفجيرات جرى تنظيفها وأعيد تشييد المباني المنهارة وأزيلت القمامة وزرعت الأشجار على طول طرق جرى تعبيدها حديثا. والمدرجات الرياضية التي شيدت بأموال أمريكية تضفي بهجة على أحد الأحياء التي كانت مدمرة.

لكن العودة الى الحالة السوية في الموصل التي كانت مركزا للتعليم والثقافة في الشرق الاوسط تظل احتمالا بعيدا مادامت القاعدة والجماعات المسلحة الآخر ى مستمرة في حربها ضد الحكومة العراقية. وقال محمد أنور (٤٢ عاما) وهو ينظر بغضب من باب متجره الصغير المُحَصّن الى دورية للجيش الامريكي والعراقي في الخارج «كنا نعيش في رعب.. كنا نسمع القنابل في كل يوم»، واضاف «ولكني لم أسمع أي تفجير منذ فترة. الامور تتحسن باذن الله.»

وتراجعت التفجيرات التي كانت تهز ثالث اكبر مدن العراق كل ساعة تقريبا ولكنها لا تزال عنيفة وتعاني من مستويات من البطالة مرتفعة الى حد يثير الشفقة. والخدمات غير كافية الى حد كبير بالنسبة لمدينة يعيش فيها ما يقرب من مليوني نسمة. فالكهرباء ومياه الشرب شحيحة كما تعاني نقصا في جمع القمامة وتضخ أطناناً من مياه الصرف الصحي في نهر دجلة كل يوم.

وتركز المسلحون في الموصل بعد طردهم من محافظة الانبار على أيدي قوات الصحوة في عام ٢٠٠٧.

وكان من الصعب تكرار هذا النجاح في شمال العراق حيث المجتمع منقسم بشدة بين الاكراد والعرب وأعراق آخر ى مما زاد من صعوبة تعزيز المكاسب الأمنية. ولا تزال الموصل والمناطق المحيطة بها في محافظة نينوى ممرا للمسلحين الذين لديهم خطوط امداد تصل الى سوريا والتي يقول العراق ان أكثر من ثلاثة أرباع المسلحين الاجانب يمرون منها.

وقالت المجموعة الدولية لمعالجة الازمات في ورقة نشرتها هذا الاسبوع: «من الصعب اغلاق حدود محافظة نينوى مع سوريا نظرا لتقاليد قائمة منذ عهد بعيد للتجارة عبر الحدود معظمها غير شرعي.» وأضافت: أن هذا يساعد في «تفسير النجاح النسبي للتمرد».

وبينما تستعد القوات الامريكية لانهاء مهمتها القتالية في العراق بحلول أيلول ٢٠١٠ فانها في سباق لتهدئة الوضع في الموصل قبل ذلك التاريخ. ويعرف المسؤولون الامريكيون والعراقيون أن اصلاح اقتصاد الموصل المنهار سيكون حاسما لتوجيه ضربة للمسلحين. وعثرت القاعدة في العراق بسهولة على مجندين بين المعدمين في المدينة.وقال الكولونيل جاري فولسكي قائد القوات الامريكية في الموصل: «نستطيع استهداف المسلحين وقتلهم وأسرهم ولكن ما أظهرته القاعدة في العراق هو قدرتها على تجديد القيادة». واضاف: «تحرك المتمردين من المستوى الادنى ذهابا وإيابا يعتمد على من يدفع لهم. هناك أطفال يلقون قنابل مقابل المال». ولكن المسؤولين الامريكيين يقولون ان عدد وحجم ومدى تطور أساليب الهجمات التي تستهدف غالبا القوات المحلية تراجع بعد القيام بعمليات تطهير مع الجيش العراقي في الفترة بين يناير كانون الثاني ويونيو حزيران.

الموصل تسترد عافيتها الامنية

وجرى إحكام نقاط التفتيش وتشغيل شبان في جمع القمامة.

وقال فولسكي ان المدينة كانت تشهد قبل انتخابات مجالس المحافظات التي أجريت في كانون الثاني الماضي تسع هجمات في اليوم مقابل ما بين ثلاث وأربع هجمات الان رغم أن هذا أدى الى زيادة الهجمات في المحافظة يشنها مسلحون طردوا من المدينة.

وصمدت الموصل بعد انسحاب القوات الامريكية من المدن في نهاية حزيران الماضي بموجب اتفاق يقضي بانسحاب القوات الامريكية من العراق بحلول عام ٢٠١٢. وخشي البعض من تزايد في العنف لكن الوضع ظل مستقراً. ويقول مسؤولون ان تحولا في العنف في الموصل من القنابل الكبيرة الى القنابل الانبوبية الاصغر والهجمات بقنابل يدوية واطلاق النار من سيارات متحركة وعمليات الخطف يشير الى تحول الى الجريمة المنظمة والتي يعتزمون التعامل معها بنشر ثمانية آلاف شرطي آخر.

قال مرتضى عبد الكرم (٣٧ عاما) الرقيب في الجيش العراقي عند نقطة تفتيش في الموصل «ما يحدث الآن ليس ارهابا انها عصابات... ربما كانوا متمردين لكنهم الآن مجرد مجرمين».